



ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان
Maat For Peace, Development, and Human Rights

تعليق على تقرير الممثل الخاص بالأطفال والنزاعات المسلحة

مقدم إلى: مجلس حقوق الإنسان، الدورة 40

مقدم من: مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان (حاصلة المركز الاستشاري بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة)

التاريخ: فبراير ومارس 2019

بشأن: البند 3: التقرير السنوي للممثل الخاص للأطفال والنزاعات والصراعات المسلحة

تمهيد

تقدم مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان (مصر) هذا التقرير لإيضاح تعليقها حول أهم ما جاء في تقرير الممثل الخاص للأطفال والنزاعات والصراعات المسلحة

يغطي التقرير الفترة من ديسمبر 2017 حتى ديسمبر 2018 طبقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 245/72. في هذا التقرير تم إيضاح التحديات المختلفة التي يتعرض لها الأطفال خلال فترات النزاع المسلح حيث أن الصراعات والنزاعات الممتدة والمستمرة تؤدي إلى تعريض الحقوق والالتزامات المفروضة على الدول والجماعات المسلحة الخاصة بالأطفال إلى الخطر

أهم ما جاء بالتقرير

أوضح التقرير أنه كان لاستمرار النزاع في عدد من الدول وخاصة المنطقة العربية والشرق الأوسط اسوء الأثر على حقوق الأطفال خلال عام 2018 حيث وثقت الأمم المتحدة تعرض أعداد كبيرة من الأطفال للقتل والتشويه نتيجة العمليات العسكرية بكافة أشكالها البرية والقصف الجوي وتبادل إطلاق النار بين أطراف النزاع. كما وثقت الأمم المتحدة الكثير من الانتهاكات في حق الأطفال في الأراضي الفلسطينية المحتلة خلال احتجاجات النصف الأول من عام 2018 المعروفة بمسيرات العودة. أما في سوريا على الرغم من تراجع التقارير الخاصة بتجنيد الأطفال واستخدامهم على أيدي الجماعات المسلحة مثل داعش وذلك نتيجة تفصل وجودهم في سوريا إلا أن عدد حالات التجنيد ظلت مرتفعة وذلك لتغيير الأطفال لانتمائهم عندما تفرض جماعة مسلحة جديدة سيطرتها على منطقة ما.

وخلال الفترة التي شملها التقرير ارتكبت العديد من الانتهاكات في حق الأطفال في الدول التي شهدت نزاعات مسلحة ومن هذه الانتهاكات مثلاً الاختطاف حيث ارتفعت معدلات اختطاف الأطفال في الفترة من ديسمبر 2017 إلى ديسمبر 2018 ضعف معدلاتها في السنوات السابقة فنجد أنه تم اختطاف أكثر من 1600 طفل في الصومال على يد حركة الشباب وتم إرسالهم لمدارس دينية ومعسكرات التدريب واستخدامهم كجنود.

كما تناول التقرير أيضاً الهجمات على المدارس بما في ذلك لاختطاف الأطفال من المدارس وتجنيدهم واستخدامهم لأغراض عسكرية مما كان له أثر مدمر على حق الأطفال في التعليم حيث سجلت الأمم المتحدة



ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان
Maat For Peace, Development, and Human Rights

هجمات من جماعات مسلحة على المدارس والموظفين المشمولين بالحماية والتهديدات بالهجوم عليهم وأعمال ترهيب في حقهم بهدف فرض تفكير ديني متطرف في المدارس مثلما حدث في الصومال كما تحققت الأمم المتحدة من حالات هجوم على المدارس واستخدامها لأغراض عسكرية في كلا من العراق وسوريا تحت الممثلة الخاصة المعنية بالأطفال والنزاعات المسلحة جميع الدول المشاركة في نزاعات مسلحة وخاصة المملكة العربية السعودية على اتباع مزيد من إجراءات الحماية الخاصة بالأطفال أثناء عمليات التحالف باليمن وضمن التقييد بالمبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني¹.

تعليق المؤسسة

تؤكد مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان تقديرها لما شمله تقرير الممثلة الخاصة بالأطفال والنزاعات المسلحة من معلومات واحصاءات حول ما يتعرض له الأطفال من مخاطر ومشاركات إجبارية في النزاع المسلح وتؤكد أن ما يتعرض له الأطفال خلال النزاعات المسلحة في المنطقة العربية على وجه الخصوص شيء يدعو للخل والاسف حيث أن الدول المنخرطة في النزاعات في المنطقة سواء بالمشاركة الفعلية أو التمويل وكذلك الجماعات المسلحة لا تلتزم بقواعد القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني في حماية الأطفال من مخاطر النزاع المسلح.

حيث تؤكد المؤسسة رفضها للممارسات الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني بصفة عامة وضد الأطفال بصفة خاصة فحسن الإحصاءات أنه حتى 31 أكتوبر احتجزت إسرائيل 220 طفل فلسطيني كثيرون يشتهب في ارتكابهم جرائم جنائية بموجب القانون العسكري (في العادة لإلقاءهم الحجارة). كما حرمت إسرائيل الأطفال الفلسطينيين الموقوفين والمحتجزين في الضفة الغربية من الحماية القانونية الممنوحة للأطفال الإسرائيليين مثل الحماية من الاعتقالات الليلية واستجوابهم دون حضور ولي الأمر. وكثيرا ما استخدمت القوات الإسرائيلية القوة غير الضرورية ضد الأطفال أثناء القبض عليهم وأساءت إليهم جسديا في الحجز. وفي يوليو أفرجت إسرائيل عن الناشطة عهد التميمي (17 عاما) بعد أن قضت حكما بالسجن مدة 8 أشهر لصفعها جندي².

كما استخدمت قوات الحوثيين الممولة من قطر وإيران والقوات الموالية لها وجماعات مسلحة أخرى الأطفال كجنود. حيث وثقت الأمم المتحدة حالات تجنيد واستخدام فتيان لا تتجاوز أعمارهم 11 عاما ارتكبت قوات الحوثيين ما يقرب من ثلثيها. بموجب القانون اليمني والقانون الدولي 18 عاما هو الحد الأدنى لسن الخدمة العسكرية³.

¹ - تقرير الممثل الخاص بالأطفال والنزاعات المسلحة، وثيقة رقم A/HRC/40/49، الرابط، <https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/G18/446/70/PDF/G1844670.pdf?OpenElement>

² - التقرير العالمي لحقوق الإنسان 2019، منظمة هيومن رايتس واتش، الرابط، <https://www.hrw.org/ar/world-report/2019/country-chapters/325797>

³ - التقرير العالمي لحقوق الإنسان 2019، منظمة هيومن رايتس واتش، الرابط، <https://www.hrw.org/ar/world-report/2019/country-chapters/325754>



ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان Maat For Peace, Development, and Human Rights

كما لم ينجو اطفال سوريا من العنف وكافة انواع الاستغلال خلال العمليات العسكرية ففي هجوما شنته القوات الحكومية السورية يوم 24 نوفمبر 2018 قرب مدرسة ابتدائية وقتل 6 اطفال ومعلمة ووالدة طالب، يبدو غير قانوني وعشوائي. كما جرح أيضا 10 اطفال تقريبا، 2 على الأقل فقدا أطرافهما، و3 بالغين. فالهجمات العشوائية قد تتسبب في موت أو إصابة مدنيين أو شن هجوم مع المعرفة بإمكانية تسببه بخسائر مدنية عرضية أو إصابات أو أضرار عند ارتكابه بنية إجرامية يمكن أن يرقى إلى جريمة حرب. ومن ثم تناشد المؤسسة جميع أطراف النزاع بما فيها التحالف العسكري السوري-الروسي والجماعات المسلحة غير التابعة للدول ضمان حماية الأطفال والمدنيين من أي هجوم.⁴

وفي النهاية تتفق مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان مع ما أكدته الممثلة الخاصة بالأطفال والنزاع المسلح أن جميع الاطفال المرتبطين بأطراف النزاع والموجودين في سياق العمليات الامنية ينبغي أن يعاملوا بالأساس بوصفهم ضحايا وليس بصفتهم مخاطر امنية ومن ثم يجب ألا تتضاعف المخاطر والأضرار الملحقة بالأطفال الذين تم اختطافهم وتجنيدهم وتعرضوا للعنف في سن مبكرة وإنما يجب إعادة تأهيلهم وإدماجهم.

التوصيات

- وجوب التزام أطراف النزاع بقواعد القانون الدولي الخاصة بحماية الاطفال من العنف والايذاء والاستغلال ومن مخاطر النزاعات المسلحة.
- ضرورة التزام كافة الدول وقف ومنع تمويل الجماعات المسلحة التي تستخدم الاطفال وتجندهم لتجنب المساءلة الجنائية الدولية مع العمل على ملاحقتهم جنائيا لمنع افلاتهم من العقاب.
- تشدد المؤسسة على أهمية مسألة إعادة إدماج الأطفال لضمان السلام والأمن في الأجل الطويل
- ضرورة اتخاذ الدول المعنية التدابير المناسبة لإعادة إدماج هؤلاء الأطفال الذين ارتبطت مع الجماعات المسلحة مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات الفتيات مع توفير الدعم السياسي والتقني والمالي اللازم لبرامج إعادة الإدماج.
- اتخاذ الاجراءات ضد الدول التي يثبت تورطها في تميل أنشطة الجماعات المسلحة الارهابية وبشكل خاص تلك التي تينج عنها سقوط ضحايا من الاطفال

⁴ - سوريا: هجوم على مدرسة يوقع قتلى ويخرق القانون، هيومن رايتس واتش، 11 يناير 2019، الرابط، <https://www.hrw.org/ar/news/2019/01/11/326157>